## أميركا في اليمن: خطَّة ُ ثُنائيَّة لتثبيت النفوذ

تُبدي الولايات المتحدة حرصا ً ثابتا ً على إدامة الهدنة في اليمن وتثبيتها، بعدما وصل دعمها المتعد ّد الأوجه للعمليات العسكرية السعودية والإماراتية إلى طريق مسدود، وفَرضت عليها الظروف الدولية تخفيض التصعيد على هذه الجبهة تلافيا ً لأي ّ تأثيرات سلبية على إمدادات النفط والملاحة البحرية. وإذ تسعى واشنطن، انطلاقا ً من ذلك، إلى تعزيز عملية الاستجابة لمطالب صنعاء «الإنسانية»، فهي تشتغل في الوقت نفسه على تقوية مواقع نفوذها، عبر سلسلة إجراءات عسكرية وسياسية و«تنموية» في

على رغم أن الهدنة في اليمن لم تكن لت َتحق و لولا ثبات اليمنيين، وإصرارهم على انتزاع حقوقهم، إلّلا أن الإدارة الأميركية تتعامل معها على أنها واحد من أفضل إنجازاتها الخارجية. وهو «إنجاز"» كان دف ع في ات جاهه الطرف الدولي الناتج من الأزمة الأوكرانية، حيث وجدت الولايات المتحدة الحاجة ملح قالى الإسراع في تبريد الجبهة اليمنية خشية تشكيلها خطرا على إمدادات النفط والملاحة البحرية. وهكذا، فإن ما كان مستحيلاً قبل تلك الأزمة، صار بيلم ح البصر ممكناً، بل وف رض فرضاً على الأطراف الخليجية، ولا سيما السعودية، التي أ رغمت على الاستجابة لبعض المطالب الإنسانية التي طالما وضعتها منعاء شرطاً لأي هدنة أو وقف لإطلاق النار. والظاهر أن واشنطن، انطلاقاً من الاعتبارات نفسها، ستعمل خلال المرحلة المقبلة على توسيع دائرة هذه الاستجابة، بعدما دأبت هي نفسها على استخدام الملف الإنسانية كأداة من أدوات الحرب، وهو ما ي أجيز توق ع مزيد من الخطوات على صعيد رفع الحصار عن الإنسانية كأداة من أدوات الحرب، وهو ما ي أجيز توق ع مزيد من الخطوات كلى صعيد رفع الحصار عن

وت َعتبر الولايات المتحدة أن مصالحها تتأثّر بما يجري في اليمن، وأن خروج هذا البلد من دائرة نفوذها يهد ّد أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، خاصة في ما يتعلّق بالملاحة البحرية وحماية الممر ّات البحرية التجارية، والمقصود هنا تحديدا ً باب المندب الذي ي ُعتبر المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ إذ ت ُوليه واشنطن أهمية فائقة، وت َعد ّ «حمايته» من أكبر أهدافها في الإقليم، سعيا ً لمن ْع أي " قوة دولية منا ف ِسة كما الصين وروسيا، أو إقليمية خص ْمة كما إيران، من تثبيت موطئ قدم لها

فيه، بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل عبره وكفالة تدفّ ُق الغاز والنفط منه. وفي هذا الإطار، أعلن قائد الأسطول الأميركي الخامس، تشارلز برادفورد كوبر، في مقابلة صحافية قبل أيام، أن بلاده ستزيد من تركيزها على ضمان الأمن البحري، واستقرار الملاحة في البحر الأحمر، عبر باب المندب وخليج عدن. وأشار كوبر إلى أن بلاده أنشأت «قوّة الواجب المشتركة» الجديدة، والتي تُعدّ الأولى المعنيّة بالمنطقة المذكورة، من أجل الغرض المتقدّم، كاشفا ً أن قو ّاته تستعد ً أيما ً لنشر أحدث أسطول طائرات من دون طيار هناك، بحلول صيف 2023، لـ «ضمان الأمن البحري الإقليمي»، ورصد أيّ «نشاط مزعزع لاستقرار المنطقة، ولا سيما في الممر ّات المائية الحيوية، وسرعة الاستجابة لردع هذه الأنشطة». وكان الأسطول الخامس في البحرية الأميركية أعلن، بالتزامن مع بدء الهدنة الأولى مطلع نيسان الماضي، تشكيل فرقة باسم «فرقة العمل المشتركة البحرية 153»، سيكون مسرح عمليّاتها البحر الأحمر، بالتعاون مع شركاء دوليين وإقليميين. وعلى إثر ذلك، جرى الحديث عن الإجراء الم شار إليه بوصفه خطوة أميركية أحادية الجانب، لا تنفصل عن تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وتستهدف في الوقت ذاته إيران، من خلال التضييق على أذرعها «العنيفة» في المنطقة، خصوصا ً أن قائد «الفرقة 153» أشار إلى أنها تستهدف، على نحوءٍ مباشر، التهديدات البحرية التي تثيرها «أنمار ال» جنوبي البحر الأحمر.

وإلى جانب ما تَقدّم، يبدو أن خطّة الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في اليمن، تشمل أيضا " «برامج دعم» لـ «المجلس الرئاسي» - الذي تعصف الخلافات بين مكو "ناته - بما لا يقل " عن مليار دولار تحت ذريعة «المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني». كما تتصمّن الخطّة، بحسب السفير الأميركي لدى اليمن ستيفن فاجن، دعم قوات خفر السواحل وحرس الحدود التابع ين للحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، في إطار ما سمّاه «الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب»، إضافة إلى الدعم المُفدّ م عبر «وكالة التنمية الأميركية»، خصوصا " في مجال بناء القدرات المؤسّ "سية للبنك المركزي ووزارة المالية، فصلا عن قطاعات المحّة والتعليم والمياه والمرف المحرّي. كذلك، وافقت الإدارة الأميركية على استئناف برامج التبادل الثقافي مع اليمن، وعلى رأسها «برنامج الزائر الدولي» المتوقّف منذ سبع سنوات. وتأتي محاولة الولايات المتحدة البحث عن أطر للحضور المباشر نيابة عن حلفائها المهزومين في اليمن، بعدما وصلت الحرب التي أمد "تها بمختلف أنواع الدعم، م مُشكّ له " رافعة للتحالف السعودي - الإماراتي فيها، وعاملا " رئيسا " في إطالة أمدها، إلى طريق مسدود. ويكاد ما تقوم به واشنطن اليوم يمائل ما فعلته تحد ذريعة «مكافحة الإرهاب» منذ عام 2000، حيث ات خذت من هذا الملف " غطاء " لتدخ "لاتها المباشرة، مهش " مة الحدود الفاصلة ما بين عمل السفير وما بين عمل المندوب السامي، وجاعلة من الحكومة اليمنية كيانا " تابعا " بالمطلق لها.